ضربا سد بدا في داره فعبس زيد فان لم يكن فالجميع سوا والاولى من باب اعطيت
اولى من الثاني قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ
له قوله الى فُعِل ويُفعَل اي الى فُعِل ويُفعَل وبطابق مما بضم اوله في الماضي ويكسر
ما قبل الاخر حتى يعم أُفعِل وأُفتُعِل واستُفعِل وفُعِّل وفُوعِل وفُعلِل وتُفُعلِل وامثالها
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يُفتَعَل ويُستَفعَل ويُتَفَعلَل
وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول
الثاني من علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من
باب علمت كما في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا
عمرا فاضلا اصير زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت وكل ما
ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت مفعولا اذا كان ثاني مفعولي
علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في
الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية
او الجر بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع
فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ
نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا اللفظ وهذا القول وكذا قد تجي الجملة في
مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله
تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم
او لم يهد لهم اهلاكنا فصح نحو تُبيِّن لكم كيف فعلنا واما ما اجازه الكسائي والفراء من قيام
الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد من وجهين
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
ليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا
عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم
مقام الاسم الا مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام
ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام
الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه وفيه نظر قالوا
نظر لان كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي اخر في حالة واحدة لا ايصر كما في قولنا
اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وضرب الى زيد ولو كان لفظ مسندا
اليه اسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون المشي مضافا ومضافا
اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم
لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل

معرفة

معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا
في الاصل بعد ما كان مبتدا ولا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول
وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمك زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم
يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي
الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك المرفوع
الثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا حفظ المراتب في باب
اعطيت اذا التبست بخالفة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلبس لقرينة جاز العدول كقوله
تعالى اقراب من الحد الطهر هوله هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات
الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بتضييق وكذا لم
يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله • نبئت عمرا غير شاكر نعمتي • لانه في الحقيقة فاعل
علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام
الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى مفعول
اعلمك زيد اباك ولا ملتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما
لا يقومان مقام الفاعل لان النايب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد
للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر
ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل
نحو جيتك للسمن فلا يقال جي للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له
مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب
مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل وكذا فيها
لم يعرف كونه وكذا التمييز والمستثنى ليس من ضروريات واجاز الكسائي نيابة التمييز
لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل
فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب
الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما
الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل
اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول
الشاعر • ولو ولدت قفيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا • واما لزوم
الجر وفي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار
كما في امرتك الخير والوجه الجواز لالحاقه بالمفعول به الصريح والاصح اجازة نيابة الظرف
والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول
المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)